# التحديات العملية لتطوير البنوك الجزائرية وفق معايير بازل

# *Practical challenges for the development of the Algerian banks in accordance with the Basel standards*

**سهام بن الشيخ**
كلّية العلوم الاقتصادية والعلوم التّجارية وعلوم التّسيير
مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

**عيسى بهدي**
كلّية العلوم الاقتصادية والعلوم التّجارية وعلوم التّسيير
مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

**ملخص :**
يهدف هذا المقال إلى معرفة التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق معايير بازل III، وإيجاد آليات لتطوير هذه البنوك بما يمكنها من التغلب على تلك التحديات، ومن أجل ذلك قمنا بدراسة واقع تنفيذ معايير بازل I وبازل II في الجهاز المصرفي الجزائري لمعرفة مدى جاهزيته لتطبيق معايير بازل III، ثم استعنا بأداة الإستبيان لتحديد تحديات التطبيق والتوصل لآليات تطوير البنوك الجزائرية عملا على تطبيق إتفاقية بازل III، حيث توصلنا إلى مجموعة من التحديات التي تعيق تنفيذ هذه المعايير الحديثة من قبل البنوك الجزائرية، كما قدمنا بعض الآليات المقترحة التي تساعد هذه البنوك على تجاوز التحديات التي تواجهها في الإلتزام ببازل III.

**الكلمات المفتاح :** بازل I، بازل II، بازل III، البنوك الجزائرية، كفاية رأس المال.

**Abstract:**
This article aims to identify the challenges of Basel III standards application in the Algerian banks, and to find a mechanisms that allow the Algerian banks to overcome these challenges. Therefore, we have studied the reality of Basel I and Basel II implementation in the Algerian banking system to determine the extent of its readiness to implementing the Basel III standards, then we used the questionnaire tool to identify the challenges and find the mechanisms for development the Algerian banks in order to implementing the Basel III accord. Where we found a set of challenges that hinder the implementation of Basel III standards by Algerian banks, as we suggested some of mechanisms that help these banks to overcome that challenges.

**Key words:** Basel I, Basel II, Basel III, Algerian banks, Capital Adequacy.

**تمهيد :**

نشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1974، من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة• (*Group of ten G-10*)، بهدف تحقيق الإستقرار في النظام المالي العالمي، من خلال إصدار معايير – غير إلزامية–تبلورت في ثلاث إتفاقيات عُرفت بـ: إتفاقية بازل I، إتفاقية بازل II، وإتفاقية بازل III، بما يحقق للبنوك عدة مزايا أهمها تقوية قواعدها الرأسمالية وتوفير الحماية للمودعين.

وقد تأثر النظام المصرفي الجزائري كغيره من الأنظمة المصرفية العالمية بمعايير لجنة بازل، حيث ألزم بنك الجزائر البنوك الجزائرية بتحقيق نسبة ملاءة ≤ 8% (بازل I)، كما ألزمها بتأسيس أنظمة للرقابة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر الإئتمانية، السوقية، والتشغيلية (بازل II)،[1] فضلاً على حصوله على عضوية بنك التسويات الدولية وفقاً لدعوة تلقاها من هذا الأخير في 30جوان 2003[2]، حيث يساهم بنك الجزائر حالياً في رأس مال بنك التسويات الدولية وله حق التصويت وحضور الإجتماعات العامة،[3] ولكن بنك الجزائر ليس عضوا* في لجنة بازل التي يقع مقرها في بنك التسويات الدولية بسويسرا.

ومع ذلك فإن استيفاء هذه المعايير الدولية من قبل البنوك الجزائرية مازال يقابله تحدياتٍ شتى، تتطلب من هذه البنوك إيجاد آليات لتطوير نفسها من أجل التماشي مع جديد هذه المعايير، ويأتي هذا البحث لدراسة التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية عملاً على تطبيق معايير بازل III المستحدثة، ومحاولة الخروج بآليات تطوير تُمكن البنوك الجزائرية من التغلب على تلك التحديات.

من هنا جاءت إشكالية البحث والتي تتمثل في التساؤل التالي:

**"ما مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتطبيق معايير بازل (III)، وما هي التحديات التي تعيق تطبيقها وآليات التطوير الواجب إتباعها من أجل التغلب على هذه التحديات؟ ".**

ولبحث هذه الإشكالية يتعين الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع تطبيق معايير بازل I وII على مستوى البنوك الجزائرية؟
- ما هي التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق معايير بازل (III)؟
- ما هي آليات التطوير الواجب إتباعها من قبل البنوك الجزائرية في حالة عدم جاهزيتها لتطبيق معايير بازل (III)؟

وعلى ضوء هذه التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضيه الأولى: تطبق البنوك الجزائرية معايير بازل I وهناك محدودية في تطبيق معايير بازل II من قِبَلِهَا.
- الفرضيه الثانية: توجد تحديات كثيرة تعيق تنفيذ معايير بازل III من طرف البنوك الجزائرية من بينها إهمال قياس مختلف أنواع المخاطر بشكل دقيق.
- الفرضية الثالثة: هناك آليات تطوير يمكن من خلالها التغلب على التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية عملاً على تطبيق معايير بازل III من بينها تحديث أساليب قياس المخاطر.

ومن أجل ذلك قُسمت هذه الدّراسة إلى ثلاثة أجزاء كالتّالي:

أوّلا: الإطار النظري: مضمون إتفاقيات بازل I، بازل II، وبازل III؛

ثانيا: الإطار الميداني: تطبيق معايير بازل I وII في البنوك الجزائرية ورؤية استشرافية لتطبيق معايير بازل III؛

ثالثا: النتائج والتوصيات.

**أولا– الإطار النظري : مضمون إتفاقيات بازل I، بازل II، وبازل III:**

أصدرت لجنة بازل منذ نشأتها وتصدر لغاية الآن العديد من الوثائق المرتبطة بالمخاطر البنكية، أنواعها، تحديدها، قياسها، إدارتها، ومن أهم إصداراتها نجد إتفاقية بازل I سنة 1988، إتفاقية بازل II سنة 2004، وإتفاقية بازل III سنة 2010، والتي نتعرف على مضمون كل منها فيما يلي.

**1. إتفاقية بازل I لسنة 1988**: وتضمنت معيار نسبة كفاية رأس المال الذي يحدد الحد الأدنى من رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به البنوك من أجل مواجهة المخاطر الإئتمانية، وتتكون هذه النسبة مما يلي:[4]

- **رأس المال:** ويمثل البسط في نسبة كفاية رأس المال، وينقسم إلى رأس مال أساسي ورأس مال تكميلي، حيث يتكون الأول من الأسهم العادية، والإحتياطيات المعلنة، أما الثاني فيتكون من الإحتياطيات غير المعلنة، المخصصات العامة للديون، والقروض المساندة.
- **الأصول المرجحة بالمخاطر:** وتمثل مقام نسبة كفاية رأس المال وهي عبارة عن ترجيح أصول البنك داخل وخارج الميزانية باستخدام أوزان مخاطرة حددتها لجنة بازل كما يلي: 0، 20، 50، و100%، فمثلا تم تخصيص وزن المخاطرة 100%

للقروض الممنوحة للقطاع الخاص، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل هذه النسبة سنة 1996 بإدراج مخاطر السوق في مقام النسبة بحيث أصبحت تحسب كما يلي:

$$\frac{Totalcapital}{RWA+12.5*C_{mr}} \geq 8\%$$

حيث:

- $RWA$ : الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.
- $C_{mr}$ : مقياس المخاطر السوقية.

2. **إتفاقية بازل II لسنة 2004**: صدرت هذه الإتفاقية من أجل تغطية النقائص التي عابت إتفاقية بازل I، ولمواكبة التطورات التي عرفتها الصناعة البنكية، حيث تضمنت ثلاثة ركائز هي:[5]

- **متطلبات الحد الأدنى من رأس المال**: أوصت لجنة بازل بقياس كفاية رأس المال من خلال النسبة التي تضمنتها بازل I لكن بإضافة المخاطر التشغيلية لمقام النسبة، أي أنها طالبت البنوك بتخصيص رأس مال لمواجهة المخاطر التشغيلية فضلا عن مخاطر الإئتمان والسوق، وبالتالي أصبحت نسبة كفاية رأس المال تحسب كما يلي:

$$\frac{Totalcapital}{RWA+12.5*C_{mr}+12.5*C_{or}} \geq 8\%$$

حيث:

- $RWA$ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة
- $C_{mr}$ : رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق،
- $C_{or}$ : رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية.

- **عملية المراجعة الرقابية وإنظباط السوق**: وهما الركيزتين الأخريين لمعايير بازل II، حيث تتضمن المراجعة الرقابية مجموعة من المبادئ لإدارة المخاطر والرقابة عليها، وتتعلق عملية إنظباط السوق بمتطلبات الإفصاح والشفافية التي على البنوك الإلتزام بحد أدنى منها اتجاه العملاء والمشاركين في السوق.

3. **إتفاقية بازل III لسنة 2010**: إحتفظت هذه الإتفاقية بالركائز الثلاثة للإتفاقية السابقة لكنها قامت بتحسينها والإضافة عليها خاصة الركيزة الأولى، حيث تم إعادة هيكلة رأس المال في البنك فأصبحت الأسهم العادية بنسبة 4.5% بدل 2% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ورأس المال الأساسي أصبح 6% بدل 4%، كما تم إضافة هامشين لرأس المال: الأول سمي بهامش حماية رأس المال ودوره حماية رأس المال من الإنخفاض ويساوي 2.5% وهامش الحماية من التقلبات الدورية ودوره مواجهة المخاطر خلال الفترات التي تتزايد فيها المخاطر ويتراوح من 0-2.5%، كما تم إضافة أنواع جديدة من المخاطر لنسبة كفاية رأس المال مثل مخاطر التصحيح الإئتماني التي ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية 2007، بالإضافة لهذا تضمنت إتفاقية بازل III معايير للسيولة تمثلت في نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر وأدوات الرقابة على السيولة.[6]

قدمنا من خلال ما سبق لمحة حول المراحل التاريخية التي مرت بها معايير لجنة بازل الدولية والتي تطورت بتطور الصناعة المصرفية حيث اقتصرت في البداية على قياس رأس المال على أساس مخاطر الإئتمان ثم أضافت مخاطر السوق، وفي اتفاقيتها الثانية أضافت المخاطر التشغيلية، وفي اتفاقيتها الثالثة غطت مخاطر لم تغطيها بازل II والتي اعتبرت أحد أسباب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في منتصف عام 2007.

4. **بعض الدراسات السابقة:** تمكنا من الإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة من بينها:

– دراسة (ناصر سليمان 2006) بعنوان: "**النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مضمون اتفاقيتي بازل I وII، وتأثير هاتين الإتفاقيتين على النظام المصرفي الجزائري، حيث درس الباحث عينة من البنوك الجزائرية اشتملت على أربعة بنوك، وتوصل إلى أن البنوك الجزائرية تساير معايير بازل I وهناك محدودية في تطبيق بازل II، ويهدف بحثنا إلى معرفة مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتطبيق معايير بازل III وتحديات تطبيقها بالإضافة إلى محاولة الوصول إلى آليات تطوير تسمح للبنوك الجزائرية بتجاوز تلك التحديات، ويتضح الإختلاف بين الدراستين في: أولا: حجم العينة المدروسة، حيث اشتملت عند الباحث على أربعة بنوك جزائرية فقط، بينما حاولنا اجراء مسح شامل على جميع البنوك الجزائرية، كما أننا قمنا بحساب نسب كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية بالإعتماد على قوائمها المالية، ثانيا: الفترة الزمنية المدروسة، حيث اختار الباحث دراسة فترة قريبة من السنة المحددة لبداية تطبيق معايير بازل I في الجزائر وهي سنة 1999، بينما اخترنا فترة زمنية حديثة تبدأ من 2010 و تنتهي في 2012.[7]

– دراسة (لعراف فايزة 2010) بعنوان: "**مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التطورات التي عرفتها معايير بازل وتحديد العقبات الرئيسية التي يواجهها القطاع المصرفي الجزائري في استيفاء معايير بازل II، وتحديد متطلبات إصلاحه ليتوافق معها، وبالتالي فإن هذه الدراسة اقتصرت على معايير بازل II في حين تتناول دراستنا معايير بازل III، كما أن هذه الدراسة عالجت واقع تطبيق المنظومة المصرفية الجزائرية لمعايير لجنة بازل بالتركيز على الجانب القانوني ولم تراعي الجانب المالي من خلال تحليل الأرقام المالية للبنوك الجزائرية، وفي تطرقها لتحديات تطبيق معايير بازل II ومتطلبات إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية لتتوافق مع هذه المعايير فإن الباحثة لم تستخدم أداة الإستبيان التي اعتمدنا عليها في بحثنا من أجل معرفة التحديات وآليات تطوير البنوك الجزائرية.[8]

–دراسة (مها نظير محمود سعد 2012) بعنوان: "**تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل II و III (دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية)**"، حيث هدفت إلى التعرف على إتفاقيات بازل I، II، وIII، كما هدفت إلى التعرف على استراتيجية البنك المركزي المصري في تطبيق معايير بازل III، وتلتقي هذه الدراسة مع بحثنا في تسليطها الضوء على استعدادات البنوك العامة التجارية في مصر لتطبيق معايير بازل III ومحاولتنا معرفة مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتطبيق هذه المعايير، ويظهر الإختلاف بين الدراستين في تركيزنا على معرفة تحديات تطبيق بازل III وآليات التطوير الممكن تبنيها من طرف البنوك الجزائرية بغية تجاوز تلك التحديات، كما تختلف النتائج التي توصلت لها الباحثة لأن البنوك المصرية تتقدم البنوك الجزائرية في مجال تطبيقات معايير بازل حيث توصلت الباحثة إلى أن البنوك التجارية المصرية على استعداد مقبول لتطبيق بازل III لأن رؤوس أموالها ورافعتها المالية متوافقة مع متطلبات بازل III.[9]

– دراسة (حياة نجار2013) بعنوان: "**إتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**"، وقد هدفت الباحثة من خلالها إلى التعرف على معايير بازل III وتوقع آثارها المحتملة على النظام المصرفي في الجزائر، وبذلك فهي تلتقي مع دراستنا في تناولها لمعايير بازل III، ولكن الإختلاف يكمن في دراستها للآثار المحتملة لتطبيق معايير بازل III بينما نحاول من خلال بحثنا تشخيص تحديات تطبيق معايير بازل III في البنوك الجزائرية واقتراح آليات تساعدها على تجاوز تلك التحديات.[10]

**ثانيا– الإطار الميداني : تطبيق معايير بازل I وII في البنوك الجزائرية ورؤية استشرافية لتطبيق معايير بازل III**

من خلال الجانب الميداني سنحاول معرفة مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتطبيق معايير بازل III وذلك بدراسة واقع تطبيق معايير بازل I و II من خلال القوائم المالية لعينة تشمل أحد عشر (11) بنكا جزائريا، ومن ثم نحاول باستخدام أداة الإستبيان التي تم توجيهها إلى عينة من البنوك الجزائرية العمومية منها وكذا الخاصة تحديد التحديات العملية التي ستواجهها في حالة إقرار تنفيذ معايير بازل III من طرف بنك الجزائر، وبعد ذلك نقوم أيضا باستخدام نفس أداة البحث المتمثلة في الإستبيان والتي نوجهها إلى عينة من الأساتذة الجامعيين والباحثين في المجال البنكي والمالي والإقتصادي في الجزائر باقتراح مجموعة من الآليات التي تسمح للبنوك الجزائرية بالتغلب على التحديات التي تواجهها في الإلتزام بمعايير بازل III.

**1. مدى استيفاء البنوك الجزائرية لمعايير بازل I وII:**

نحاول في هذا العنصر إبراز واقع تطبيق معايير بازل I و II من قبل الجهاز المصرفي الجزائري، وذلك باستخدام اللوائح التي أصدرها بنك الجزائر بهذا الشأن، ودراسة عينة من 11 بنكاً جزائريا باستخدام أحدث القوائم المالية الخاصة بها للسنوات 2010، 2011، و2012 وحساب نسب كفاية رأس المال وتفسير النتائج المحصل عليها.

حيث نقيس نسب كفاية رأس المال (الملاءة)♦ للبنوك الجزائرية إعتماداً على أداتين: الأولى قانونية[11] وتتمثل في تعليمتي بنك الجزائر رقم 94- 74 ورقم 99- 04 اللتين تتضمنان طريقة الحساب، والثانية تنفيذية وتتمثل في القوائم المالية للسنوات الثلاث الأخيرة (2010، 2011، و2012) للعينة التالية: (بنوك عمومية: البنك الخارجي الجزائري*BEA* ، البنك الوطني الجزائري*BNA* ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR*، القرض الشعبي الجزائري *CPA*. بنوك خاصة أجنبية: بنك البركة *BARAKA*، المؤسسة العمومية *SG*، بي أن بي باريباس *BNP paribas*، بنك تراست *TRUST*، بنك الخليج *AGB*، بنك الإسكان للتجارة والتمويل *HOUCING*، بنك فرانسا *FRANSA*)، وقد أفرزت معالجة القوائم المالية للبنوك المدروسة النتائج الموضحة في الجدول رقم (01).

**1.1. تقييم الأموال الخاصة والأصول المرجحة بالمخاطر في البنوك العمومية:** قمنا بحساب الأموال الخاصة والأصول المرجحة بالمخاطر من خلال ميزانيات البنوك العمومية، بالنسبة للأموال الخاصة فوفقا لميزانيات البنوك العمومية وخطوات حساب الأموال الخاصة حسب تعليمات بنك الجزائر المعتمدة ظهرت مبالغ الأموال الخاصة كما يلي:

- في البنك الخارجي الجزائري *BEA*: تم تسجيل أعلى قيمة أموال خاصة بين البنوك خلال السنوات الثلاث، ففي 2010 كانت بمبلغ 219 مليار دج، على الرغم من أن رأس المال كان الأقل بين كل البنوك، إلا أن سبب ارتفاع الأموال الخاصة يعود لمبلغ الإحتياطيات بـ 81 مليار دج، و في 2011 إرتفعت الأموال الخاصة عن السنة السابقة بنسبة 45% وذلك بسبب رفع رأس المال الإجتماعي من 24.5 مليار دج إلى 76 مليار دج، بالإضافة إلى إرتفاع النتيجة السنوية من 19 مليار دج إلى أكثر من 30 مليار دج، وكذا زيادة الديون الثانوية لتصبح 106 مليار د ج بعد أن كانت بقيمة 66 مليار دج في السنة السابقة، و في سنة 2012 زادت الأموال الخاصة بنسبة 8% وذلك بإرتفاع الإحتياطيات إلى 64 مليار دج والنتيجة السنوية إلى 35 مليار دج وكذلك الديون الثانوية إلى 107 مليار دج.
- في البنك الوطني الجزائري *BNA*: بلغ إجمالي الأموال الخاصة في هذا البنك سنة 2010 حوالي 196 مليار دج، وزادت قيمتها في السنة الموالية بنسبة 12% حيث ترجع هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع مبلغ الإحتياطيات من 24 مليار دج إلى 65 مليار دج، وفي سنة 2012 زادت الأموال الخاصة عن السنة السابقة بنسبة 5% على الرغم من تراجع النتيجة السنوية إلى 27 مليار دج بعد أن وصلت في سنة 2011 إلى 34مليار دج، ولكن السبب الرئيسي في زيادة الأموال الخاصة سنة 2012م هو الإرتفاع المهم في مبلغ الإحتياطيات إلى 86 مليار دج، و مقارنة ببنك *BEA* يظهر متوسط مبالغ الأموال الخاصة للسنوات الثلاث أقل في بنك *BNA*.
- في بنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR*: إجمالي الأموال الخاصة سنة 2010 في هذا البنك مَثّل 65 مليار دج وزاد في 2011 بنسبة 15%، حيث نلاحظ بأن الأموال الخاصة خلال هاتين السنتين منخفضة بشكل كبير عن البنوك الأخرى، ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب أولها: أن رأس المال الإجتماعي في *BADR* هو الأقل بين البنوك الأخرى، ثانيها: أن مبالغ الإحتياطيات منخفضة جداً في *BADR*، وثالثها أن بنك *BADR* لديه نتائج سلبية

خلال السنتين 2010 و2011، هذه الأسباب خفضت من رأس المال الأساسي، وبالتالي أثرت على إجمالي الأموال الخاصة.

- في القرض الشعبي الجزائري *CPA*: حقق هذا البنك في سنة 2011 رقم أموال خاصة بلغ 134 مليار دج، وهي أقل من تلك المحققة في كل من *BEA* و *BNA* خلال نفس السنة بفارق 184 و 86 مليار دج على التوالي، و لكنها أعلى من مبلغ الأموال الخاصة المحققة في *BADR* خلال 2011 بفارق 59 مليار دج، حيث نجد بأن رأس المال الإجتماعي في *CPA* أقل منه في *BEA* خلال 2011 بفارق 28 مليار دج، وهو أعلى من رأس المال الإجتماعي في كل من *BNA* و *BADR* بـ 6.4 و 15 مليار دج على التوالي، و تظهر قيمة الإحتياطيات التي تم الإحتفاظ بها في سنة 2011 في بنك *CPA* منخفضة عن تلك التي إحتفظ بها بنك *BEA* بفارق 25 مليار دج، وعن تلك التي إحتفظ بها بنك *BNA* بفارق 45 مليار دج، ولكنها أعلى مما هو موجود في *BADR* بفارق 18 مليار دج، وبالنسبة للنتيجة السنوية فهي أقل في *CPA* خلال سنة 2011 من التي حققها كل من *BEA* و *BNA* وأفضل من تلك التي حققها *BADR* خلال نفس السنة بفوارق: 17، 21، 3 مليار دج على التوالي.

أما الأصول المرجحة بالمخاطر فوفقا لميزانيات البنوك العمومية للفترة المدروسة وتعليمة بنك الجزائر المعتمدة في حساب كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية ظهرت مبالغ الأصول المرجحة كما يلي:

- في البنك الخارجي الجزائري *BEA* تفاقمت الأصول الخطرة من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ إجمالي الأصول في 2010 قيمة 2.367 مليار دج منها 23% عبارة عن أصول خطرة، وفي سنة 2011 بلغ إجمالي الأصول في هذا البنك 2.636 مليار دج منه 25% أصول خطرة، وفي سنة 2012 كان مجموع الأصول 2.307 مليار دج منه 29% أصول خطرة.
- في البنك الوطني الجزائري *BNA* كانت نسب الأصول الخطرة كبيرة جداً مقارنة ببنك *BEA* فقد بلغت في 2010 نسبة 61% من إجمالي الأصول المقيمة بـ 1.421 مليار دج، وفي 2011م بقيت بنفس المستوى 61% من إجمالي أصول بلغ 1.620مليار دج، وفي 2012 انخفضت بمقدار بسيط حيث بلغت 60% من مجموع أصول بلغ 2.060 مليار دج.
- في بنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR* ظهرت نسب الأصول الخطرة أكبر من النسب المسجلة في *BEA* وأقل من تلك المسجلة في *BNA*، حيث بلغت في 2010 نسبة 35% من إجمالي أصول مقداره 811 مليار دج، وفي 2011 بلغت 43% من إجمالي أصول بلغ 921 مليار دج.
- في بنك القرض الشعبي الجزائري *CPA* بلغ حجم الأصول سنة 2011 قيمة 990 مليار دج منها 45% أصول خطرة، وهي أكبر من تلك المحققة من قبل بنكي *BEA* و *BADR* وأقل منها في *BNA* خلال سنة 2011.
- إذاً يتصدر بنك *BEA* ترتيب البنوك العمومية من حيث إجمالي الأصول، يليه *BNA*، ثم *CPA*، ف *BADR*، وبالنسبة للأصول الخطرة فإن بنك *BNA* يمتلك أكبر محفظة أصول خطرة، يليه *CPA*، ثم *BADR*، ف *BEA*، ذلك أن *BNA* و *CPA* يمنحان حجم إئتمان مهم للقطاع الخاص حيث يُرجح هذا النوع من الأصول بوزن مخاطرة نسبته 100%.
- تأخذ الإلتزامات خارج الميزانية مساحة مهمة من إجمالي القروض في البنوك العمومية، فكما تُظهر ملاحق ميزانياتها فإن مبالغ الإلتزامات الممنوحة للقطاع الخاص كبيرة، وقد تم تخصيص وزن مخاطرة 100% لهذه الإلتزامات فهي تواجه مخاطر عدم الوفاء بالإلتزام مثل القروض الممنوحة نقداً؛

- في بنك *BEA* بلغت الأصول المرجحة بالمخاطر للعناصر خارج الميزانية 430 مليار دج في سنة 2010، زادت في السنة الموالية بنسبة 29%، وفي 2012 زادت بنسبة 24% عن السنة السابقة، وفي بنك *BNA* بلغت الأصول المرجحة بالمخاطر للعناصر خارج الميزانية 280 مليار دج في سنة 2010 وهي أقل من المحققة في *BEA*، ثم زادت في 2011 بنسبة 66.5% وبقيت أقل من الموجودة في *BEA* خلال نفس السنة، وفي 2012 بنسبة 64% وقد كانت أكبر من المحققة في *BEA* خلال هذه السنة. أما بالنسبة لبنكي *BADR* و*CPA* فملاحق الميزانيات المتضمنة للعناصر خارج الميزانية ليست متاحة.

**2.1. تقييم الأموال الخاصة والأصول المرجحة بالمخاطر في البنوك الخاصة:** بالنسبة للاموال الخاصة في البنوك الخاصة فمبالغها محصورة بين 10 و25 مليار دج خلال السنوات الثلاث وهي بذلك أقل بكثير مما هي عليه بالنسبة للبنوك العمومية والتي تنحصر مبالغها بين 65 مليار دج و344 مليار دج:

- في بنك البركة *BARAKA*: بلغت 18 مليار دج سنة 2010 وارتفعت بما يقارب 9% سنة 2011 بفضل زيادة الإحتياطيات والنتيجة السنوية.
- في بنك المؤسسة العمومية *SG*: بلغت 21 مليار دج سنة 2010 وارتفعت في السنة الموالية بنسبة 11% بفضل زيادة الإحتياطيات والنتيجة السنوية.
- في بنك *BNPparibas*: بلغت 17 مليار دج سنة 2010 وارتفعت بنسبة 3% في السنة الموالية وذلك بارتفاع المخصصات والنتيجة المرحلة الموجبة.
- في بنك *TRUST*: بلغت الأموال الخاصة 10 مليار دج سنة 2010، وزادت بنسبة 8% في سنة 2011 بفضل الإرتفاع الملحوظ في الإحتياطيات من قيمة 925 مليون دج إلى 3 مليار دج، كما زادت في سنة 2012 بنسبة 27% وذلك بسبب الرفع في رأس المال من 10 مليار دج إلى 13 مليار دج.
- في بنك الخليج *AGB*: كانت الأموال الخاصة سنة 2010 بمبلغ 12 مليار دج، وزادت بنسبة 11% في السنة الموالية بسبب زيادة مختلف عناصر رأس المال الأساسي باستثناء رأس المال الإجتماعي، وفي سنة 2012 زادت قيمتها بنسبة 20% ويرجع ذلك لارتفاع النتيجة إلى الضعف تقريباً.
- في بنك الإسكان *HOUCING*: بلغت الأموال الخاصة في 2010 قيمة 10 مليار دج، وارتفعت بنسبة 8% في 2011، وبنسبة 8% في 2012.
- في بنك *FRANSA*: بلغت الأموال الخاصة في هذا البنك 10 مليار دج في سنة 2010م، وارتفعت بنسبة 7% في سنة 2011.

أما الأصول المرجحة بالمخاطر: فقد تقييمها في البنوك الخاصة على النحو التالي:

- في بنك *BARAKA*: بلغ مجموع الأصول في سنة 2010 ما قيمته 120 مليار دج منها 48% أصول خطرة، وفي السنة الموالية وصل مجموع الأصول إلى 132 مليار دج وانخفضت الأصول الخطرة لتصل 46%.
- في بنك *SG*: كان إجمالي الأصول في سنة 2010 بقيمة 158 مليار دج منه أكثر من 74% أصول خطرة، وفي سنة 2011 كانت الأصول بمبلغ 167 مليار دج منها 69% أصول خطرة، حيث تظهر قيمة الأصول أعلى مما هي عليه في بنك *BARAKA* وكذلك الحال بالنسبة للأصول الخطرة.
- في بنك *BNPparibas*: بلغت الأصول 166 مليار دج منها 46% أصول خطرة، وفي السنة الموالية 163 مليار دج والأصول الخطرة بنسبة 52%، أي أن هذا البنك إمتلك إجمالي أصول خلال 2010 أكبر من *BARAKA* و

*SG* وأصول خطرة أقل، وفي السنة الموالية بقي إجمالي الأصول أكبر منه في *BARAKA* ولكن أقل من *SG*، وبقيت الأصول الخطرة أقل في *BNPparibas*.

- في بنك *TRUST*: بلغت الأصول 32 مليار دج في 2010 منها 64% أصول خطرة، وفي 2011 كانت الأصول بـ 30 مليار دج منها 71% أصول خطرة، وفي سنة 2012 بلغت الأصول 36 مليار دج منها 64% أصول خطرة، وبالمقارنة بأرقام البنوك السابقة تظهر مبالغ الأصول أقل في هذا البنك ونسب الأصول الخطرة أعلى.
- في بنك الخليج *AGB*: إجمالي الأصول في سنة 2010 بلغ 57 مليار دج وفي سنة 2011 بلغ 75 مليار دج، وفي سنة 2012 بلغ 105 مليار دج، ومثلت الأصول الخطرة النسب التالية: 50%، 63%، 68% على التوالي، حيث نلاحظ أن حجم الأصول في هذا البنك أكبر منه في *TRUST*خلال السنوات الثلاث، ونسب الأصول الخطرة تبدو متقاربة، وحجم الأصول أقل من الموجود في *BARAKA*، *SG*، و*BNPparibas* خلال سنتي 2010 و2011.
- في بنك الإسكان *HOUSING*: بلغ إجمالي الأصول في 2010 قيمة 24 مليار دج، وفي سنة 2011 بلغ قيمة 30 مليار دج، وفي سنة 2012 بلغ قيمة 40 مليار دج، وكانت نسب الأصول الخطرة في الثلاث سنوات كما يلي: 30%، 36%، 33% على الترتيب، حيث امتلك هذا البنك أقل محفظة أصول خطرة خلال السنوات الثلاث المدروسة، فمبالغ القروض الممنوحة للقطاع الخاص والتي يتم ترجيحها بوزن 100% كانت منخفضة، والقروض الممنوحة للمؤسسات المالية كانت عالية مقارنة بالممنوحة للقطاع الخاص لكن انخفضت من خلال الترجيح لأن وزن المخاطرة المخصص لها هو 5%.
- في بنك *FRANSA*: بلغت الأصول في 2010، 2011 على التوالي 21، و18 مليار دج وهي أقل قيم للأصول بين جميع البنوك الخاصة التي قمنا بدراسة قوائمها المالية، منها 56%، و68% أصول خطرة خلال 2010، و2011 على التوالي.

من خلال ما سبق يظهر جلياً بأن البنوك العمومية تمتلك أحجام أصول ضخمة مقارنةً بالبنوك الخاصة، وذلك نتيجة لتمويلها المؤسسات العمومية الكبيرة، بالإضافة لمشاركتها في البرامج الإجتماعية للدولة بالتعاون مع مؤسسات أخرى مثل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وأيضا نظراً للباع الطويل الذي سيطرت فيه البنوك العمومية على الساحة المصرفية الجزائرية والذي انتهى سنة 1990 بصدور القانون رقم 90-10 الذي سمح لفروع البنوك الأجنبية بالعمل في الجزائر، وتظهر الأصول الخطرة مرتفعة في البنوك الخاصة كونها تعتمد على القروض الممنوحة للقطاع الخاص بشكل أكبر مقارنة بالقروض الممنوحة للمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، فمثلا يبلغ تعداد العملاء الأفراد في *SG* حوالي 300.000 عميل بينما يبلغ عدد المؤسسات بمختلف نشاطاتها 5.395 مؤسسة، حيث يتم ترجيح قروض العملاء بوزن مخاطرة 100% بينما تُرجح القروض الممنوحة للمؤسسات المالية بـ 5% فقط.

### 3.1. تقييم الأصول المرجحة للعناصر خارج الميزانية:

أظهرت الميزانيات تفاقم عناصر الأصول الخطرة خارج الميزانية في كل من بنك *BARAKA* من 42 إلى 49 مليار دج، وفي *SG* من 111 إلى 122 مليار دج، أما في *TRUST* فقد انخفضت من 28 مليار دج خلال 2010 إلى 15 مليار دج في 2011 بسبب إنخفاض الإلتزامات الممنوحة للعملاء، ثم ارتفعت سنة 2012 إلى 19 مليار دج، وفي *AGB* تزايدت هذه الأصول الخطرة من 30 إلى 39 ف 65 مليار دج خلال السنوات الثلاثة على الترتيب و يرجع ذلك لزيادة الإلتزامات الممنوحة للعملاء، وفي *HOUCING* أيضا شهدت إرتفاع ملحوظ خلال السنوات المدروسة من 14 إلى 29 مليار دج، و كذلك هو الوضع في *FRANSA* حيث ارتفعت الأصول الخطرة للعناصر خارج الميزانية من 9 مليار دج خلال 2010 إلى 19 مليار دج.

### 4.1.نسب كفاية رأس المال (الملاءة) في البنوك الجزائرية :

بعد عرض عناصر نسبة الملاءة فيما سبق نأتي لنتائج نسبة الملاءة في كل من البنوك العمومية والخاصة:

- نسبة الملاءة تجاوزت 8% في كل البنوك التي شملتها العينة خلال السنوات الثلاث 2010، 2011، و2012، حيث أقل نسبة كانت 9.5% وأكبر نسبة كانت 50%؛
- في البنوك العمومية حقق *BADR* أعلى نسبة ملاءة بـ 23% خلال 2010، وفي السنة الموالية حقق *CPA* نسبة ملاءة 30% وهي الأعلى خلال 2011، وفي سنة 2012 كانت النسبة الأعلى في *BEA* بـ 25%؛
- بالنسبة للبنوك الخاصة حقق *FRANSA* أعلى نسبة ملاءة بلغت 50% خلال 2010، وحقق *HOUCING* أعلى نسبة في 2011 بلغت 37%، وفي 2012 حقق *TRUST* نسبة 34.6% وهي الأعلى خلال هذه السنة.

إن البنوك الجزائرية ما زالت تطبق معايير بازل I (1988) – لغاية اليوم– في ما يتعلق بحساب نسبة الملاءة (كفاية رأس المال)، وذلك باستخدام نظام أوزان المخاطرة، فبنك الجزائر لم يتبنى التعديل الذي أجرته لجنة بازل عام 1996 بإضافة مخاطر السوق لنسبة الملاءة ولا تزال هذه النسبة تقتصر على تغطية المخاطر الإئتمانية فقط، لكن بنك الجزائر أصدر لوائح توصي البنوك بالإهتمام بمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، دون أن يقدم أساليب تقيس هذه المخاطر بدقة، ويبدو الإختلاف واضحاً بين القواعد الجزائرية التي تركز على تحديد الحد الأدنى من رأس المال الإجتماعي ومعايير بازل التي تركز على القياس الدقيق للأصول المرجحة بالمخاطر. وبالنسبة لاستيفاء الركيزتين الثانية والثالثة من بازل II، فقد اطلعنا على جميع إصدارات بنك الجزائر ليتضح أن هذا الأخير استوحى من الأولى ما سُمي بنظام الرقابة الداخلية،[12] بينما لا توجد تعليمات تنظم عملية إنظباط السوق بشكل يعكس متطلبات الإفصاح التي أقرتها لجنة بازل.

## 2. تحديات تطبيق معايير بازل III في البنوك الجزائرية:

نحاول في هذا العنصر تحديد التحديات العملية التي تواجه البنوك الجزائرية عملاً على تطبيق معايير بازل III، فكما رأينا من خلال واقع تطبيق معايير بازل I وII في الجهاز المصرفي الجزائري، مازال هناك تخلف عن استيفاء هذه المعايير الدولية بشكل يناسب التطورات التي عرفتها هذه الأخيرة، مما يبين حجم التحديات المتراكمة التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية في تنفيذ معايير بازل المستحدثة.

وقد إستعنا بأداة الإستبيان التي شملت مجتمع البنوك الجزائرية حيث تم توزيع إستمارة الإستبيان على جميع المديريات العامة للبنوك الجزائرية في العاصمة الجزائر، ونستعرض فيما يلي مجتمع وأداة الدراسة، بالإضافة لقياس ثبات وصدق الأداة المستخدمة، وخصائص أفراد العينة المدروسة.

### 1.2. مجتمع وأداة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الجزائرية العمومية منها وكذا الخاصة، حيث استخدمنا طريقة المسح الشامل من خلال توزيع إستبيان باللغتين العربية والفرنسية على المديريات العامة للبنوك الجزائرية (20 بنكاً)، وبعض مديريات الإستغلال والوكالات البنكية، للإحاطة بجميع التحديات المستهدفة على المستويين الكلي والجزئي في كل بنك، وقد تمكننا من إسترجاع 37 إجابة تمثل 12 بنكاً منها 06 عمومية و06 خاصة، وقسمنا الإستبيان إلى ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول:** يتضمن البيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين، والتي تتمثل في: العمر، الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الموقع الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في العمل البنكي، ونوع البنك.
- **القسم الثاني:** يتضمن أسئلة تمهيدية الغرض منها أخذ انطباع حول دراية المستجوبين بمعايير بازل السابقة I وII، والحديثة (بازل III) ورأيهم في إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية لهذه الأخيرة وأثر ذلك عليها.

- **القسم الثالث:** يتضمن محاور الإستبيان والتي تضم بالمجمل 42 عبارة تخص تحديات تطبيق معايير بازل III من قبل البنوك الجزائرية، حيث تم ضبط هذه التحديات إستناداً إلى متطلبات معايير بازل III، بالإضافة إلى الواقع التنظيمي والعملي للبنوك الجزائرية والنقائص التي تعاني منها، وتتمثل هذه المحاور فيما يلي:
  - المحور الأول: بعنوان تحديات تقوية قاعدة رأس المال في البنوك الجزائرية، ويضم 11 عبارة تناولت الحجم الحالي لرأس المال في البنوك الجزائرية، وصعوبة زيادته كماً وتحسينه نوعاً ليتوافق مع متطلبات رأس المال في بازل III.
  - المحور الثاني: تحديات تعزيز تغطية المخاطر في البنوك الجزائرية، ويضم 11 عبارة شملت أنواع المخاطر البنكية المختلفة وطرق تحديدها وقياسها في البنوك الجزائرية من جهة، وطرق تحديدها وقياسها وفقاً لمعايير بازل من جهة أخرى، وبالتالي تحديات توافق الأولى مع الثانية.
  - المحور الثالث: تحديات تحسين إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، ويضم 07 عبارات تم وضعها بهدف معرفة تحديات تطبيق اختبارات التحمل في البنوك الجزائرية، حيث استعرضنا في الفصل الأول من هذا العمل، مضمون نظام الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية والذي يشمل إدارة المخاطر والحوكمة وهو مستوحى من الركيزة الثانية في معايير بازل II، لكن الجديد الذي لا تستوفيه البنوك الجزائرية هو تنفيذ تقنيات اختبارات التحمل.
  - المحور الرابع: تحديات تطبيق متطلبات الإفصاح في البنوك الجزائرية، يضم هذا المحور 03 عبارات، تطرقت إلى صعوبة تبني البنوك الجزائرية سياسة إفصاحية اتجاه عملائها تتعلق بأساليب إدارة وقياس المخاطر، وكذا نشر نسب ملاءة البنوك على مواقعها على الأنترنت.
  - المحور الخامس: بعنوان تحديات تكييف البنوك الجزائرية مع معايير السيولة الدولية، حيث يشمل هذا المحور 10 عبارات حاولنا من خلالها استخراج التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في حالة إقرار الإلتزام التام بمعايير السيولة الدولية التي أقرتها لجنة بازل، فكما أشرنا في السابق بأن بنك الجزائر فرض على البنوك معامل سيولة أدنى مستوحى من نسبة تغطية السيولة المحددة في بازل III، و بهذا يكون التحدي أمام البنوك الجزائرية هو بلوغ نسبة 100% من هذا المعامل، بالإضافة إلى تحديات الإلتزام بنسبة التمويل الصافي المستقر، و تبني أدوات الرقابة و مبادئ إدارة مخاطر السيولة.

و من أجل اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة قمنا بقياس ثبات الإستبيان من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ لإجمالي عبارات الإستبيان والذي بلغ 0.898 وهو معامل ثبات مرتفع، كما تم قياس معامل الثبات ومعامل الصدق لكل محور من محاور الإستبيان كما يوضحه الجدول رقم (02).

### 2.2. وصف الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة:

تتمثل خصائص أفراد العينة التي إشتملت عليها هذه الدراسة فيما يلي:

- **العمر:** يبين الجدول رقم (03) بأن 37.8% من المبحوثين هم من الفئة العمرية بين 20 إلى 30 سنة، و32.4% هم ضمن الفئة العمرية 31 إلى 40 سنة، و21.6% تراوحت أعمارهم بين 41 إلى 50 سنة، و8.1% أعمارهم أكثر من 50 سنة، حيث نلاحظ أن الفئة العمرية ذات النسبة الأكبر في العينة هي بين 20 و30 سنة تليها الفئة العمرية بين 31-40 سنة، ما يبين إعتماد البنوك الجزائرية على اليد العاملة الشابة وهو ما لاحظناه خلال مقابلاتنا مع المبحوثين أثناء إجراء الدراسة

الميدانية خاصة في البنوك الخاصة، وهو ما يفيد بحثنا كون هذه الفئة من المتخرجين الجدد من الجامعة وبالتالي من المطلعين على المواضيع الحديثة الخاصة بالصيرفة.

- يبين الجدول رقم (03) بأن 73% من المبحوثين هم من الذكور، و27% هم من الإناث، حيث نلاحظ أن المبحوثين من الذكور أكثر من الإناث في عينة الدراسة، وهو ما يعتبر انعكاس لصورة المجتمع بشكل عام حيث تعتبر الوظيفة ذات أهمية أكبر عند الذكر من الأنثى، كما أن الإناث يتجنبون العمل البنكي لارتباطه بالجانب المالي وصعوبة تحمل المسؤولية فيه.
- **المؤهل العلمي:** يبين الجدول رقم (03) بأن 45.9% من المبحوثين هم من حملة شهادة الليسانس، وأن 32.4% هم من حملة شهادة الماستر وبينهم من يحملون شهادة الماجستير –حيث جمعت الباحثة بين الإثنين–، و2.7% يحملون شهادة الدكتوراه، وما نسبته 16.2% لديهم مستوى آخر غالباً يتمثل في شهادة بنكية حصل عليها المبحوث من طرف البنك الذي يعمل به بعد إجراء تكوين خاص، حيث نلاحظ أن حوالي نصف عدد المستجوبين لديهم شهادة ليسانس، ونسبة كبيرة منهم من حملة الماستر أي أن البنوك الجزائرية تتجه للإعتماد على توظيف خريجي الجامعات، بالإضافة إلى إعتماد البنوك الجزائرية على إجراء تكوين لموظفيها في العمل البنكي وهو ما يساهم في تطوير عمل البنوك الجزائرية، ونلاحظ قلة نسبة حملة الدكتوراه وذلك كون حملة هاته الشهادة يميلون إلى التدريس في الجامعة بدل الوظائف الإدارية.
- **التخصص العلمي:** يبين الجدول رقم (03) بأن 37.8% من المبحوثين تخصصهم العلمي مالية وبنوك، 24.3% تخصصهم العلمي محاسبة، 16.2% تخصصهم تسيير، و10.8% ضمن التخصص العلمي إقتصاد ونفس النسبة ضمن تخصصات أخرى، وبالتالي فإن غالبية المستجوبين تخصصهم يرتبط بتخصص موضوع البحث وهو ما يفيدنا في الحصول على أراء موضوعية.
- **الموقع الوظيفي:** يبين الجدول رقم (03) بأن 37.8% من المبحوثين هم بمستوى موظف، و21.6% مدراء لوكالات ومديريات إستغلال، ونسبة 18.9% من المبحوثين محاسبين، و8.1% رؤساء مصلحة محاسبة ومثلهم من المبحوثين هم رؤساء مصلحة القروض، وما نسبته 5.4% بموقع مراجع داخلي، حيث بإمكان كل موقع تقديم إفادة للموضوع من زاويته، حتى وإن لم يكن المبحوث على دراية بإحدى عبارات الإستبيان فإن ذلك يعكس عدم إجراء البنك تكوين لموظفيه في هذا المجال، أو يعكس من جهة أخرى عدم توفر المعلومة لدى الموظف على الرغم من أنها موجودة في البنك، وهو ما يعني عدم توفر سياسة إفصاح على المستوى الداخلي في البنك بحيث تصل المعلومة للجميع، وكلا السببين يمكن اعتبارهما من التحديات التي على البنوك الوقوف عليها ومعالجتها من أجل تطبيق معايير بازل الحديثة.
- **عدد سنوات الخبرة:** يبين الجدول رقم (03) بأن 45.9% من المبحوثين هم ممن لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات في العمل البنكي، و29.7% لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، و24.3% خبرتهم بين 5 إلى 10 سنوات، لأن محاور الإستبيان قائمة على واقع البنوك الجزائرية في تطبيق معايير بازل من جهة وعلى مضمون معايير بازل الجديدة من جهة أخرى فبإمكان المستجوبين باختلاف خبرتهم إفادتنا من خلال واقع عمل البنك الذي يعملون به وإمكانية تغيير ذلك الواقع.
- **طبيعة البنك:** يبين الجدول رقم (03) أدناه بأن 56.8% من المجيبين على الإستبيان يعملون في بنوك عمومية، وأن 43.2% من المجيبين يعملون في بنوك خاصة، ويعود ذلك إلى تعاون موظفي البنوك العمومية معنا بالإجابة على الإستبيان، وافتقار بعض البنوك الأجنبية لهذه الميزة.

**3.آليات تطوير البنوك الجزائرية من أجل تطبيق معايير بازل III** : نحاول في هذا العنصر التوصل إلى مجموعة من الآليات لتطوير البنوك الجزائرية حتى تتمكن من تجاوز تحديات تطبيق معايير بازل III، وبالتالي اللحاق بركب البنوك التي بدأت بالفعل في تطبيق هذه المعايير قبل إنتهاء الفترة الإنتقالية المحددة من قبل لجنة بازل للتطبيق النهائي لهذه المعايير الجديدة (2019).

**1.3. مجتمع وأداة الدراسة** : يتكون مجتمع الدراسة أساساً من الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال البنوك والملمين بموضوع معايير لجنة بازل، حيث قمنا بتوزيع إستبيان إلكتروني تم إعداده باستعمال برنامج *Google Drive* وإرساله عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الإجتماعي، كما تم إرسال هذا الإستبيان بالتعاون مع إدارة جامعة ورقلة إلى مختلف الجامعات الجزائرية وقد تمكنا من استرجاع 60 إستمارة، قمنا بعملية فحصها واستبعدنا 09 منها نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة فيها، وبالتالي تمثلت نسبة استرجاع إستمارات الإستبيان 85%، وقسمنا الإستبيان إلى قسمين:

- **القسم الأول**: يتضمن البيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين والتي تتمثل في: العمر، الجنس، الدرجة العلمية والتخصص العلمي.
- **القسم الثاني**: يتضمن محاور الإستبيان والتي تضم بالمجمل 46 آلية مقترحة لتطوير الجهاز المصرفي الجزائري، حيث تم إستنباط هذه الآليات إستناداً إلى متطلبات معايير بازل III، بالإضافة إلى الواقع التنظيمي والعملي للبنوك الجزائرية والنقائص التي تعاني منها، هذه المحاور هي كما يلي:
  - المحور الأول: آليات تقوية رؤوس أموال البنوك الجزائرية، ويضم هذا المحور 12 عبارة شملت آليات مقترحة لتقوية بنية رؤوس أموال البنوك الجزائرية كمياً ونوعياً بما يتماشى مع متطلبات بازل III بالإضافة إلى مقترحاتٍ تخص ملكية رؤوس أموال البنوك العمومية؛
  - المحور الثاني: آليات تعزيز تغطية المخاطر البنكية التي تواجهها البنوك الجزائرية، ويحتوي على 12 عبارة، تنوعت حسب تنوع المخاطر حيث اشتملت على بعض الآليات التي تخص تطوير قياس المخاطر الإئتمانية في البنوك الجزائرية، كما تضمنت إضافة المخاطر السوقية والتشغيلية التي تعترف البنوك الجزائرية بأنها تتعرض لها لكن ليس هناك أساليب محددة لقياسها، واحتوت أيضا على ضرورة إعتماد أساليب لقياس مخاطر التعامل في الأدوات المالية وعمليات التوريق بما أن بنك الجزائر ينظم هذه الأنشطة من خلال تعليمات محددة.
  - المحور الثالث: آليات تطوير إدارة المخاطر والإفصاح لدى البنوك الجزائرية، ويتألف من 15 عبارة، 13 منها تخص عملية إدارة المخاطر وعبارتين تخصان عملية الإفصاح؛
  - المحور الرابع: آليات تكييف البنوك الجزائرية مع معايير السيولة المقترحة في اتفاقية بازل III، ويتكون من 07 عبارات، إشتملت على آلياتٍ مقترحة لتحقيق معايير السيولة قصيرة وطويلة الأجل، إدارة مخاطر السيولة، والإفصاح عن وضعية السيولة في البنوك الجزائرية.

و بهدف اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة قمنا بقياس ثبات الإستبيان من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ لإجمالي عبارات الإستبيان والذي بلغ 0.891 وهو معامل ثبات مقبول، كما تم قياس معامل الثبات لكل محور من محاور الإستبيان بالإضافة إلى معامل الصدق باحتسابه من خلال الجذر التربيعي لمعامل ثبات كل محور، وقد كانت النتائج كما يوضحه الجدول رقم (04).

**2.3. وصف الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة:**

تمثلت خصائص العينة المدروسة فيما يلي:

- **العمر**: يبين الجدول رقم (03) أدناه بأن 29.4% من المبحوثين هم من الفئة العمرية بين 20 و30 سنة، و54.9% هم ضمن الفئة العمرية 31 إلى 40 سنة، و7.8% تراوحت أعمارهم بين 41 إلى 50 سنة، و7.8% أعمارهم أكثر من 50 سنة، حيث نلاحظ أن الفئة العمرية ذات النسبة الأكبر في العينة هي بين 31 و40 سنة.

- **الجنس:** يبين الجدول رقم (03) أدناه بأن 88.2% من المبحوثين هم من الذكور، و11.8 % هم من الإناث، حيث نلاحظ أن المبحوثين من الذكور أكثر من الإناث في عينة الدراسة.
- **الدرجة العلمية:** يبين الجدول رقم (03) أدناه بأن عينة الدراسة تشتمل على 56.9% من المبحوثين الذين لديهم درجة الماجستير، وأن نسبة 31.4% منهم لديهم درجة الدكتوراه، و11.8% متحصلين على درجة بروفيسوراه.
- **التخصص العلمي:** يبين الجدول رقم (03) أدناه بأن عينة الدراسة تشتمل على 62.7% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي في ميدان البنوك والمالية، وعلى نسبة 7.8% ممن تخصصهم العلمي محاسبة، و11.8% تخصصهم العلمي تسيير، ونسبة 17.6% من التخصصات العلمية الأخرى.

**ثالثا– النتائج و اختيار الفرضيات :**

**1. النتائج :** من أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة نذكر ما يلي:

- الحد الأدنى لرأس المال في البنوك الجزائرية يتحدد وفق تقديرات السلطة الرقابية ممثلة ببنك الجزائر الذي يطالب البنوك بالإلتزام به، وبالتالي فإنه لا يتحدد على أساس مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وهو المبدأ الذي تقوم عليه نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن لجنة بازل، حيث تلتزم البنوك الخاصة العاملة بالجزائر بالحد الأدنى لرأس المال المحدد بـ 10 مليار دج، وتتجاوز رؤوس أموال البنوك العمومية هذا الحد بعدة أضعاف فقد بلغ في البنك الخارجي الجزائري مثلا سنة 2012 حوالي 760% من الحد الأدنى المحدد.
- تطبق البنوك الجزائرية نسبة كفاية رأس المال التي أقرتها إتفاقية بازل I لسنة 1988 وهي تحقق النسبة التي حددتها هذه الإتفاقية بـ8%، حيث بينت الدراسة خلال الثلاث السنوات أن أقل نسبة تم تحقيقها كانت 9.5% وأكبر نسبة خلال هذه الفترة كانت 50%، كما أن البنوك الجزائرية ملزمة بتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وهو نظام مستوحى من عملية المراجعة الرقابية التي أقرتها معايير بازل II.
- معايير بازل III لم تلغي معايير بازل II لكنها قامت بتحسينها وإجراء إضافات عليها بما يساهم في معالجة مواطن الخلل التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية (2007م)، حيث تمثلت التغييرات الأساسية التي جلبتها معايير بازل III في تحسين رأس المال كما ونوعا بإضافة هوامش أخرى وبالتركيز على الأسهم العادية، بالإضافة إلى الاهتمام بالمخاطر التي أهملتها معايير بازل II مثل مخاطر التصحيح الإئتماني.
- إن من أهم التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية في تطبيق معايير بازل III هو ضرورة استخدام أساليب لقياس المخاطر بدقة، وهو ما توصلت له بعض الدراسات التي سبقتنا ونؤكد عليه من خلال هذا البحث لأن تطبيق معايير بازل III يعتمد على استيفاء معايير بازل II وخاصة قياس المخاطر فعلى أساسه يتحدد رأس المال المطلوب لمواجهة هذه المخاطر، حيث يذكر بنك الجزائر بأن رؤوس الأموال التي تمتلكها البنوك الجزائرية حاليا تجعلها بالفعل على أعتاب تطبيق معايير بازل III، لكن دراسة هذه المعايير تبين بأنه لا يمكن الحكم على كفاية رأس مال أي بنك إلا إذا تم حسابه على أساس جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها هذا البنك، وكما رأينا بأن البنوك الجزائرية تحسب كفاية رأس المال على أساس مخاطر الإئتمان فقط وتهمل المخاطر الأخرى، بالتالي لا نستطيع الحكم على كفاية رؤوس أموال البنوك الجزائرية الحالية.
- لا تجد البنوك الجزائرية صعوبات في رفع رأس المال، فقد تمكنت من رفع رؤوس أموالها بعد الأزمة المالية العالمية بطلب من بنك الجزائر، لكن التحدي أمامها وخاصة البنوك العمومية منها هو تخفيض اعتمادها على الديون، لأن بازل III ألغت اعتماد البنوك على الإستدانة وركزت على رفع حقوق الملكية لأنها الأنجع في امتصاص الخسائر.

- أظهرت الدراسة أنه بإمكان البنوك الجزائرية تبني سياسة إفصاح من خلال نشر أرقامها وتطور نشاطها لعامة الجمهور على مواقعها الإلكترونية، لكن ليس هناك تنظيم من قبل بنك الجزائر لهذه العملية، حيث نجد بعض البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر تنشر تقاريرها دوريا وسنويا، وذلك قد يعود لسياسة تتبعها بنوكها الأم، أما البنوك العمومية فتعتبر مواقعها الإلكترونية نافذة للتعريف بالبنك ولإشهار خدماته وتنشر فيه قوائمها المالية فقط، كما أن هناك فروع بنوك أجنبية تعمل في الجزائر ليس لها مواقع على الأنترنت خاصة بها، وهذا يتعارض مع مقررات بازل III التي أوصت بتنفيذ متطلبات الإفصاح باستخدام مواقع البنوك على الأنترنت.
- ذكرنا بأن رؤوس أموال البنوك الجزائرية تلبي متطلبات الحد الأدنى المحدد من قبل بنك الجزائر، لكنها لا تعكس متطلبات لجنة بازل من خلال تغطيتها للمخاطر البنكية، بالتالي تحديد هذه المخاطر وقياسها من خلال إدراجها في حساب نسبة كفاية رأس المال سوف يؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال، ويدفع البنوك إلى زيادة رؤوس أموالها لذلك اقترحنا بعض الآليات التي تسمح للبنوك الجزائرية برفع رؤوس أموالها، وقد لقيت هذه الآليات المقترحة دعم عينة من الأساتذة والباحثين المختصين في المجال البنكي والمالي، ومن بينها نذكر: أنه يمكن للبنوك إصدار أسهم جديدة مما يجعل هذا العنصر متوافق مع متطلبات بازل III التي حددته بـ 4.5% بداية من 2015، ويمكنها أيضا دمج جزء من احتياطياتها في رأس المال الاجتماعي، كما إقترحنا دمج الأرباح المحتجزة في رأس المال الاجتماعي.
- قدمنا أيضا بعض الآليات التي تتعلق بملكية البنوك العمومية الجزائرية حيث اقترحنا طرحها للخصخصة بما يساهم في تقوية رؤوس أموالها، وذلك من خلال إجراء دراسة عميقة لآثار هذه العملية على القطاع المصرفي الجزائري ودراسة تجارب الدول التي سبقت الجزائر في هذا المجال، كما اقترحنا تطوير البورصة الجزائرية وإدراج أسهم البنوك الجزائرية فيها، بما يجعل رؤوس أموال البنوك العمومية والخاصة أكثر قوة كما ونوعا.
- اقترحنا تأسيس خلية خاصة ببحث وتطوير أساليب قياس المخاطر على مستوى كل بنك، وإجراء تكوينات مكثفة داخل وخارج الوطن لتأطير الموظفين في هذا المجال، بالإضافة إلى ضرورة إجراء ندوات ومؤتمرات تجمع بنك الجزائر بالبنوك الجزائرية من أجل التنسيق بينها وضمان التنفيذ المتكافئ من قبلها لمتطلبات إدارة المخاطر، والإستفادة من البحث العلمي في ميدان إدارة المخاطر من خلال ربط الإنتاج العلمي للجامعات الجزائرية بالجانب التطبيقي في البنوك الجزائرية.
- دراسة الأثر الكمي لأي معيار من معايير بازل III من طرف بنك الجزائر قبل إلزام البنوك الجزائرية بتنفيذه بشكل نهائي، وإعداد إجراءات تصحيحية لأي إنحرافات قد تحث أثناء التنفيذ.
- عمل بنك الجزائر على تنظيم متطلبات إفصاح مستمدة من معايير بازل III تلزم البنوك الجزائرية بإعلام عامة الجمهور والمشاركين في السوق بأرقامها المالية وتطور نشاطها وسياساتها في إدارة المخاطر.

**2. اختبار الفرضيات:**

وفيما يلي نقوم فيما يلي بإثبات أو نفي صحة الفرضيات التي تضمنتها هذه الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** تمثلت أول فرضية في هذا البحث في: تطبق البنوك الجزائرية معايير بازل I وهناك محدودية في تطبيق معايير بازل II من قِبَلِهَا، و قد تبين من خلال تناول الدراسة لمعايير بازل I وبازل II وعرض واقع تطبيقها في الجهاز المصرفي الجزائري بأن: هذه الفرضية غير دقيقة تماما لأن هناك محدودية في تطبيق كل من معايير بازل I ومعايير بازل II من طرف الجهاز المصرفي الجزائري، فمعايير بازل I تتضمن التعديل الذي أجري سنة 1996 بإضافة مخاطر السوق بالإضافة للمعايير الواردة في إتفاقية 1988، والبنوك الجزائرية لا تدرج مخاطر السوق في حسابها لكفاية رأس المال وتقتصر على المخاطر الإئتمانية فقط، ما يعني بأن البنوك الجزائرية تطبق معيار بازل لسنة 1988، وبالنسبة لمعايير بازل II فإن بنك الجزائر استوحى من الركيزة الثانية فيها

والمسماة عملية المراجعة الرقابية استوحى منها ما يعرف بنظام الرقابة الداخلية وألزم البنوك الجزائرية بتأسيسها، أما بالنسبة للركيزة الثالثة والمسماة بانظباط السوق فإن البنوك الجزائرية لا تطبقها.

- **الفرضية الثانية:** توجد تحديات كثيرة تعيق تنفيذ معايير بازل III من طرف البنوك الجزائرية من بينها إهمال قياس مختلف أنواع المخاطر بشكل دقيق، و قد درسنا التحديات التي تواجهه البنوك الجزائرية في تطبيق معايير بازل III، ووجدنا عدة تحديات على مستويات مختلفة منها: رأس المال، تغطية المخاطر، إدارة المخاطر، الإفصاح، ومن أهم هذه التحديات هو إهمال قياس المخاطر البنكية من قبل الجهاز المصرفي الجزائري، إذاً الفرضية صحيحة وتكون دقيقة تماما بالقول: توجد تحديات كثيرة تعيق تنفيذ معايير بازل III من طرف البنوك الجزائرية من أهمها إهمال قياس مختلف أنواع المخاطر بشكل دقيق.
- **الفرضية الثالثة:** هناك آليات تطوير يمكن من خلالها التغلب على التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية عملاً على تطبيق معايير بازل III من بينها تحديث أساليب قياس المخاطر، ففي العنصر الرابع من الإطار الميداني في بحثنا قمنا بدراسة آليات التطوير التي تُمكن البنوك الجزائرية من التغلب على تحديات تطبيق معايير بازل III، وخرجنا بمجموعة من الآليات التي تساعد في تقوية رأس المال، وفي تعزيز تغطية المخاطر وإدارتها، وتبني سياسة إفصاح، وتنفيذ معايير السيولة، وبناءا على ذلك تأكدت صحة الفرضية الثالثة.

و بناءا على النتائج التي توصلنا لها، وكون معايير بازل III أحدث ما تم التوصل له في مجال قياس وإدارة المخاطر البنكية، وإن كانت البنوك الجزائرية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية بالنظر لاقتصارها على تمويل الإقتصاد الوطني وعدم الإرتباط بالأنظمة المالية العالمية، فإن تطبيق معايير بازل يعتبر فرصة لتطوير البنوك الجزائرية وتحديثها وحمايتها من المخاطر والأزمات، وعليه يمكننا التوصية بما يلي:

- نحث على جرأة أكثر في الإستفادة من معايير بازل III باتخاذ قرارات مدروسة بهذا الشأن، لأن هناك اعتراف بوجود مخاطر متنوعة لكن ليس هناك أساليب لقياس هذه المخاطر بما يمكن البنوك الجزائرية من تجنبها أو التقليل منها.
- وضع خطة عمل لتنفيذ ما يناسب البيئة المصرفية الجزائرية من معايير بازل III من خلال تحديد مراحل انتقالية يتم فيها تطبيق المعايير المستهدفة بالتدريج، وتخصيص الموارد المالية الكافية لذلك، وطلب تعاون خبراء بنك التسويات الدولية بما أن الجزائر عضو فيه والإستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال.
- الدراسة القبلية للآثار السلبية لتنفيذ المعايير المحددة للتطبيق وتجهيز الإجراءات التصحيحية لأي أخطاء قد تحدث.
- عقد مؤتمرات وملتقيات تجمع بنك الجزائر والبنوك الجزائرية للتوعية بأهمية معايير بازل وكيفية تنفيذها، ومشاركة الباحثين والمهتمين بهذا المجال لإثراء هذه الملتقيات.
- تصنيف البنوك الجزائرية على أساس قدرتها على تنفيذ المعايير المستهدفة وبدء تنفيذها في البنوك الأكثر جاهزية.
- من خلال استخدام أساليب قياس لمختلف أنواع المخاطر البنكية وإدراج هذه الأخيرة في نسبة كفاية رأس المال يتم الحكم على كفاية رأس المال من عدمها، وفي حالة عدم كفايته نوصي بدراسة الآليات المقترحة لتقوية رأس المال في هذا البحث.
- نوصي بتطبيق حد أدنى من متطلبات الإفصاح في البنوك الجزائرية.

**خلاصة :**

تبين من خلال هذا البحث بأن النظام المصرفي الجزائري ينتقي ما يناسبه من معايير لجنة بازل وبشكل متأخر عن المواعيد التي تحددها اللجنة لتنفيذ معاييرها، فمعايير بازل I لسنة 1988م هي الساري العمل بها لغاية اليوم في البنوك الجزائرية، بالإضافة لمعيار المراجعة الرقابية الذي أقرته بازل II حيث تقوم البنوك الجزائرية بتأسيس أنظمة للرقابة الداخلية قائمة على إدارة المخاطر والحوكمة، بالتالي فإن البنوك الجزائرية ليست جاهزة تماما لتطبيق معايير بازل III، ومازال أمامها تحديات كبيرة لتتجاوزها منها ما يتعلق برأس المال من خلال تحسينه كما ونوعا وذلك برفع متطلبات رأس المال الاجتماعي والتقليل من الإعتماد على الديون في البنوك العمومية، بالإضافة إلى

تحسين تغطية المخاطر وتعزيزها من خلال إدراج كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الجزائرية في حساب كفاية رأس المال والإعتماد على أساليب متطورة لقياس هذه المخاطر بدقة، إضافة إلى تحدي مهم يتمثل في تبني البنوك الجزائرية سياسة إفصاح حول تطور نشاطها وأرقامها المالية وأساليبها المتبعة في إدارة المخاطر وتقليل أحجام القروض المتعثرة لديها، كما أن البنوك الجزائرية أصبحت أمام تحدي تطبيق معايير السيولة الدولية التي أقرتها اتفاقية بازل III خاصة نسبة التمويل الصافي المستقر والتي تنظم السيولة على المدى الطويل، وعلى الرغم من هذه التحديات إلا أن هناك إمكانيات وآليات لتطوير البنوك الجزائرية من أجل التغلب على هذه التحديات والإلتزام بمعايير بازل III، حيث تبين أن البنوك الجزائرية لديها القدرة على رفع رؤوس أموالها بسهولة إذ تمكنت من ذلك بعد الأزمة المالية العالمية فقد التزمت جميع البنوك برفع رؤوس أموالها خلال سنة واحدة من 2.5 مليار دج إلى 10 مليار دج، وتوجد آليات تطوير تمكن للبنوك الجزائرية من التغلب على تحديات تطبيق معايير بازل III من أهمها تحديث الأساليب المتبعة في قياس المخاطر البنكية.

**ملحق الجداول :**

**جدول رقم (01) : يوضح عناصر نسبة كفاية رأس المال محسوبة من خلال القوائم المالية للبنوك المدروسة** المبالغ بالمليار دج

| العناصر | السنوات | *BEA* | *BNA* | *BADR* | *CPA* | *BARAKA* | *SG* | *BNP paribas* | *TRUST* | *AGB* | *HOUCING* | *FRANSA* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المبالغ | المبالغ | المبالغ | المبالغ | المبالغ | المبالغ | المبالغ | المبالغ | المبالغ | المبالغ | المبالغ |
| الأموال الخاصة | 2010 | 219 | 196 | 65 | / | 18 | 21 | 17 | 10 | 12 | 10 | 10 |
| | 2011 | 318 | 220 | 75 | 134 | 19 | 24 | 18 | 11 | 14 | 11 | 11 |
| | 2012 | 344 | 232 | / | / | / | / | / | 14 | 17 | 12 | / |
| إجمالي الأصول المرجحة | 2010 | 996 | 1.159 | 288 | / | 100 | 229 | 77 | 49 | 59 | 22 | 21 |
| | 2011 | 1.234 | 1.464 | 397 | 450 | 110 | 238 | 86 | 37 | 87 | 31 | 31 |
| | 2012 | 1.364 | 2.021 | / | / | / | / | / | 43 | 137 | 42 | / |
| نسبة الملاءة (%) | 2010 | 22 | 17 | 23 | / | 18 | 9.5 | 23 | 21.6 | 21 | 48.6 | 50 |
| | 2011 | 26 | 15 | 19 | 30 | 18 | 10 | 21 | 31 | 16 | 37 | 36.5 |
| | 2012 | 25 | 11.5 | / | / | / | / | / | 34.6 | 12 | 30 | / |

**المصدر:** مُعد بالإعتماد على القوائم المالية للبنوك الظاهرة في الجدول.

**جدول رقم (2) : يوضح معاملات ثبات وصدق محاور الإستبيان الأول.**

| رقم | المحاور | عدد العبارات | الثبات | الصدق |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تحديات تقوية قاعدة رأس المال في البنوك الجزائرية. | 11 | 0.777 | 0.881 |
| 2 | تحديات تعزيز تغطية المخاطر في البنوك الجزائرية . | 11 | 0.734 | 0.856 |
| 3 | تحديات تحسين إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية. | 07 | 0.914 | 0.956 |
| 4 | تحديات تطبيق متطلبات الإفصاح في البنوك الجزائرية. | 03 | 0.659 | 0.811 |
| 5 | تحديات تكييف البنوك الجزائرية مع معايير السيولة الدولية. | 10 | 0.819 | 0.904 |

**المصدر:** مُعَد بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS*.

**جدول رقم (3)** : يضم في قسمه الأيمن خصائص عينة البنوك المدروسة وفي قسمه الأيسر خصائص عينة الأساتذة الجامعيين المبحوثين.

| **العمر** | التكرار | النسبة المئوية | **العمر** | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| من 20-30 سنة | 14 | 37.8% | من 20-30 سنة | 15 | %29.4 |
| من 31 – 40 سنة | 12 | 32.4% | من 31 – 40 سنة | 28 | %54.9 |
| من 41 – 50 سنة | 8 | 21.6% | من 41 – 50 سنة | 4 | %7.8 |
| أكثر من 50 سنة | 3 | 8.1% | أكثر من 50 سنة | 4 | %7.8 |
| **الجنس** | التكرار | النسبة المئوية | **الجنس** | التكرار | النسبة المئوية |
| ذكر | 27 | 73% | ذكر | 45 | %88.2 |
| أنثى | 10 | 27% | أنثى | 6 | %11.8 |
| **المؤهل العلمي** | التكرار | النسبة المئوية | **الدرجة العلمية** | التكرار | النسبة المئوية |
| باكالوريا | 1 | 2.7% | ماجستير | 29 | %56.9 |
| ليسانس | 17 | 45.9% | دكتوراه | 16 | %31.4 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ماستر | 12 | 32.4% | بروفيسوراه | 6 | %11.8 |
| أخرى | 6 | 16.2% | | | |
| **التخصص العلمي** | التكرار | النسبة المئوية | **التخصص العلمي** | التكرار | النسبة المئوية |
| محاسبة | 9 | 24.3% | بنوك ومالية | 32 | %62.7 |
| مالية وبنوك | 14 | 37.8% | محاسبة | 4 | %7.8 |
| اقتصاد | 4 | 10.8% | تسيير | 6 | %11.8 |
| تسيير | 6 | 16.2% | أخرى | 9 | %17.6 |
| أخرى | 4 | 10.8% | المجموع | **51** | **%100** |
| **الموقع الوظيفي** | التكرار | النسبة المئوية | | | |
| محاسب | 7 | 18.9% | | | |
| مراجع داخلي | 2 | 5.4% | | | |
| رئيس مصلحة المحاسبة | 3 | 8.1% | | | |
| رئيس مصلحة القروض | 3 | 8.1% | | | |
| مدير وكالة بنكية | 8 | 21.6% | | | |
| موظف | 14 | 37.8% | | | |
| **سنوات الخبرة** | التكرار | النسبة المئوية | | | |
| أقل من 5 سنوات | 11 | 29.7% | | | |
| من 5 – 10 سنوات | 9 | 24.3% | | | |
| أكثر من 10 سنوات | 17 | 45.9% | | | |
| **طبيعة البنك** | التكرار | النسبة المئوية | | | |
| عمومي | 21 | 56.8% | | | |
| خاص | 16 | 43.2% | | | |
| المجموع | 37 | %100 | | | |

**المصدر**: مُعَد بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS*.

**جدول رقم (4) : يوضح معاملات الثبات والصدق لمحاور الإستبيان الثاني.**

| | المحاور | عدد العبارات | الثبات | الصدق |
|---|---|---|---|---|
| 1 | آليات تقوية قاعدة رأس المال في البنوك الجزائرية. | 12 | 0.727 | 0.852 |
| 2 | آليات تعزيز تغطية المخاطر البنكية التي تواجهها البنوك الجزائرية . | 12 | 0.666 | 0.816 |
| 3 | آليات تطوير إدارة المخاطر والإفصاح في البنوك الجزائرية. | 15 | 0.833 | 0.913 |
| 4 | آليات تكييف البنوك الجزائرية مع معايير السيولة المقترحة في اتفاقية بازل III. | 07 | 0.596 | 0.772 |

**المصدر**: مُعَد بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS*.

## المراجع والهوامش المعتمدة :

- بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، لولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، 2006.

[2]-Bank for international settlments, BIS Board invites new members, Available at: http://www.bis.org/press/p030630a.htm, Read on: 13/07/2013.

[3] - Bank for international settlments, Governance and management, Available at: http://www.bis.org/about/profile.pdf, Read on: 13/07/2013.

[*] - إفادة السيد Xavier-Yves Zanota عضو أمانة لجنة بازل للرقابة المصرفية بسويسرا من خلال البريد الإلكتروني: baselcommittee@bis.org، يوم 2013/08/06.

[4]-Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Basle, July 1988.

[5]-Basel Committe on Banking supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, June 2004.

[6] -Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, December 2010.

[7] - سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره.

[8] - لعراف فايزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2010م.

[9] - مها نظير محمود سعد، تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل II و III (دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية)، المعهد المصرفي المصري، 2012م.

[10] - حياة نجار، إتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013م.

♦ - النتائج المحصل عليها هي من مجهود الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنوك وليست أرقام مأخوذة عن هذه الأخيرة.

[11] - تعليمة بنك الجزائر، رقم 94-74، متعلقة بتحديد القواعد الإحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، صادرة بتاريخ: 1994/11/29.

[12] - أنظر لائحة رقم 11-08، تتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية، صادرة بتاريخ 2011/11/28.